محور
الدراسات التاريخية

حولية المنبر

الأوضاع السياسية لزنجبار في عهد السيد ماجد بن سعيد ١٨٥٦ ـ ١٨٧٠

م. د . هناء عبد الواحد عبد الرضا
جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الانسانية - قسم التاريخ

المقدمة:-

يهدف هذا البحث التركيز على سلطنة زنجبار في عهد السيد ماجد بن سعيد البوسعيدي ١٨٥٦-١٨٧٠ ،فهو محاولة للكشف عما دار في زنجبار من احداث تاريخية خلال المدة المذكورة .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع بتقسيمة الى عدة محاور جاء في أولها التمهيد والذي ركز وبشكل مختصر عن جهود السيد سعيد بن سلطان في تثبيت حكمه على مناطق شرق إفريقية ونجاحه في تأسيس أول دولة عربية إفريقية ، ثم اختياره زنجبار مقراً لحكمه.

والمحور الثاني استعرض ازمة الصراع على السلطة في زنجبار بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان بين ابنائه ، ثم بين البحث نتائج ذلك الصراع ، والذي تمخض عن فصل زنجبار عن مسقط ، بعد التدخل البريطاني بموجب تحكيم كاننج .

والمحور الثالث عالج البحث تجارة الرقيق في زنجبار، مبيناً فيها اهم الضغوطات التي مارستها بريطانيا على السيد ماجد ، بحجة مكافحة تلك التجارة والمحور الاخير تناول محاولات السيد ماجد سلطان زنجبار في التخلص من المعونة المالية المترتبة عليه بموجب قرار

الفصل المذكور . اعتمد البحث بشكل اساسي على بعض الكتب الوثائقية باللغتين العربية والانكليزية والمصادر العربية والمعربة .

التمهيد :-

عندما تولى السيد سعيد بن سلطان في عمان سنة ١٨٠٦ ،[١] لم يكن لعمان آنذاك من النفوذ على ساحل شرق إفريقية سوى بعض المقاطعات التابعة لزنجبار، وهي جزيرة تقع في المحيط الهندي مقابل الساحل الشرقي لإفريقية ، على خط عرض ٦ جنوب خط الاستواء ، وتتبع لها عدة جزر هي بمبا وكلوة ومباسة ومافيا وسوانجا، وتعد زنجبار هي الجزيرة الام لهذا الارخبيل من الجزر الصغيرة ، اذ لا يفصلها عن الساحل الافريقي سوى قناة عرضها ٣٦كم٢ ، اما مساحتها فتبلغ ١٦٦٠كم٢، وهي طويلة الشكل، اذ يصل امتدادها من الشمال الى الجنوب٨٥كم٢ اما عرضها فيبلغ ٣٩كم٢[٢]

وبعدما تمكن السيد سعيد من تثبيت حكمه في عُمان[٣] ، عمد الى تأكيد سيطرته على بعض المناطق في شرق إفريقية ، بما فيها مباسة والتي كانت خاضعة آنذاك تحت سلطة أسرة آل المزروعي[٤] التي رفضت تقديم الولاء والطاعة للسيد سعيد[٥]، لذلك اتبع اساليب عده لتدعيم سيطرته تلك من بينها الحصار الاقتصادي واستخدامه القوة العسكرية ، والتي حقق فيها نجاحاً ملحوظاً[٦] ، حتى تمكن من اخضاعها لحكمه سنة ١٨٣٧ ، ثم تبع ذلك خضوع ساحل شرق إفريقية من رأس وارشيخ على خط عرض ١٧٥ شمالاً الى رأس دلجادو على خط عرض١٠ جنوبا وكذلك جميع الجزر المجاورة لهذا الساحل ، لنفوذ السيد سعيد[٧] .

بعد انضمام عُمان وشرق إفريقية تحت حكم دولة البوسعيد، قامت أول دولة آسيوية إفريقية في العصر الحديث، وبذلك ازدادت أهمية الجزء الافريقي من الناحيتين السياسية والاقتصادية، فموارده تفوق موارد الجزء الاسيوي، وهو اكثر اتساعاً وأقل تعرضاً لأخطار الهجوم والفوضى الداخلية مقارنةً بمسقط[٨]

، فضلاً عن الأهمية الجغرافية التي تتمتع بها جزيرة زنجبار أذا ما قورنت بمسقط ، حيث كانت ذات طقس معتدل وأرضٍ زراعية خصبةٍ ومياه عذبة ، كما أن ميناءها صالح لرسو السفن الكبيرة ، مما سهل عمليات النقل والتبادل التجاري ، لذلك أتخذ السيد سعيد قراراً بنقل عاصمة حكمة من مسقط الى زنجبار[٩] ، ولكن لم يستقر فيها إلا في سنة ١٨٤٠ [١٠] .

وعلى اثر ذلك طبق السيد سعيد سياسة اقتصادية في زنجبار ادت الى نمو الموارد فيها نمواً كبيراً ، حيث أستغل الاراضي في زراعة محاصيل كالقرنفل والسكر والبن والبهارات وغيرها[١١] كما جلب معه الى زنجبار كبار التجار الاثرياء من العرب والهنود الذين قاموا بنشاط كبير في المنطقة [١٢] ، وعمل على زيادة موارد اقتصادية أخرى مثل الضرائب الكمركية التي لاتزيد عن ٥٪ ، مما شجع التجار الاجانب على تفضيل زنجبار عن غيرها من الموانئ الاخرى. كما أحتكر السيد سعيد تجارة العاج والصمغ ، وأصبح متحكماً في أسعار هاتين السلعتين عند بيعها على التجار الاجانب في زنجبار[١٣] ، وساعد في هذا النمو والازدهار في وصول القوافل العربية التجارية الى داخل القارة الإفريقية محدثةً رواجاً تجارياً واسع النطاق[١٤] .

حققت سياسة السيد سعيد الاقتصادية نجاحاً كبيراً ، إذ تضاعف الدخل عشرات المرات وتحولت زنجبار الى أكبر ميناء في الساحل الغربي من المحيط الهندي ، كما إنها أصبحت بمثابة المستودع الرئيس للتجارة الاسيوية والافريقية من جهة[١٥] ، وكانت تمد خزانة السلطان بما يوازي ضعف ما كانت تمد جميع ممتلكاته العمانية في اسيا من جهة أخرى ، لذا فقد كانت هذه السياسة سبباً في أن عقدت في عهده الاتفاقيات والمعاهدات التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا [١٦] ، والتي كانت من أبرز نتائجها افتتاح قنصليات ومراكز تجارية لها في زنجبار ، ونتيجة لذلك فقد واجه السيد سعيد ضغوطاً سياسية قلصت من قوته وأدت في النهاية الى

تقسيم ممتلكاته [١٧].

وفي السنوات الاخيرة من حكم السيد سعيد بلغت ممتلكاته اقصى اتساع لها، فقد كانت الامبراطورية تمتد في اقليم عمان من راس مسندم الى صحار، كما اشتملت ايضاً ميناء بندر عباس التي استأجرته دولة البوسعيد من بلاد فارس ، وجزيرتي قشم و هرمز .[١٨] اما بالنسبة الى ممتلكاته في القسم الإفريقي فقد ضمت كل الساحل الشرقي لإفريقية من رأس جوادر شمالاً حتى رأس دلجادو جنوباً ، فضلاً عن بعض المقاطعات التي كانت تخضع لحماية الدولة العمانية كمقديشو ولامو وبات .[١٩]

ان هذا الاتساع في ممتلكاته وتمسكه في زنجبار، بعد أن نقل مركز حكمه اليها جعل فيه سلطاناً على زنجبار اكثر منه على عمان، مما كان له الاثر الكبير في اهماله لشؤون ممتلكاته في عمان كانفصال صحار وثورات القبائل الاباضية ، فضلاً عن تهديدات الدولة السعودية ،وهذا ما جاء في رسالة قد بعث بها اتكنز هامرتون E Hamerton القنصل البريطاني في زنجبار الى حكومة الهند سنة ١٨٤١ « يبدو لي أن السيد سعيد لا يظهر إلا قليلا من الاهتمام بممتلكاته في جزيرة العرب فيما لا يتجاوز الموانئ البحرية وأن نفوذه في عُمان الداخلية قد ولى دون رجعة »[٢٠] .

وبطبيعة الحال فأن السيد سعيد قد فشل في تحقيق الاستقرار لحكمه على الرغم مما ناله من تأييد وطني من دولته الاسيوية والإفريقية من جهة والدعم البريطاني الذي كان حليفاً لهم طيلة مدة حكمه من جهة ثانية، فكانت المحصلة النهائية هي صعوبة الوصول الى حكم مستقر بعد وفاته [٢١]. لذلك رغب السيد سعيد في تقسيم دولته أدارياً بين أثنين من ابنائه ليسهل لهما مهمة ادارتها[٢٢]، وأن كان هذا لا يعني بالضرورة رغبة السيد سعيد في تقسيم الدولة الى سلطنتين منفصلتين، كما فسرتها الحكومة البريطانية فيما بعد، ولكن كان يعتقد أن بقاء اقليمي الجزء الاسيوي والإفريقي خاضعين لأسرته، حتى في حالة تقسيمهما خير من ان يتعرضا للتفكك والزوال

على ايدي المعارضين والمعادين لدولة البو سعيد [٢٣] .

راودت السيد سعيد الرغبة في تقسيم ممتلكاته عقب نقله لعاصمته من مسقط وأقامته الدائمة في زنجبار، ويتضح ذلك من خلال رسالة بعث بها في سنة ١٨٤٤ الى اللورد أبرديـن Abrdeen وزير الخارجية البريطانية [٢٤] أثناء مفاوضاته مع الاخير بشأن تجارة الرقيق يعلمه' فيها « بأنه أستقر رأيه على تعيين أبنه ثويني حاكماً على مسقط وأبنه خالد في زنجبار» وبعد وفاة الاخير[٢٥] أناب السيد ماجد في زنجبار وهو الابن السادس للسيد سعيد ولد من ام تدعى السيدة ساره وخلف السيد خالد بعد وفاته ، تولى الحكم في ت٢ ١٨٥٦ بعد وفاة ابيه ، كان اكثر ابناء السيد سعيد رباطة جأش وأقلهم غطرسة وزهواً لذلك امتلك شعبية واسعة في زنجبار[٢٦] في الفترات التي كان السيد سعيد يتغيب فيها في مسقط ، بينما رشح السيد تركي لولاية صحار[٢٧] .

توفي السيد سعيد في ت١ ١٨٥٦ وهو عائد من مسقط على متن السفينة (الملكة فكتوريا)[٢٨] تاركاً أبنه ثويني نائباً لهُ في حكم مسقط وأبنه ماجد في حكم زنجبار ولم يكن هناك من يخلف السيد سعيد نفسه ، كما لم تتضمن وصيته أي أشاره تتعلق بمن سيخلفه مستقبلاً ، لذا فقد كان من نتائج هذا الآمر، هو نشوب خلاف حاد ما بين ولديه ، فقد كان لكل منهما أخوة معادين لهما فبرغش بن سعيد يعارض حكم ماجد في زنجبار وتركي بن سعيد يعارض حكم ثويني في مسقط .[٢٩]

أزمة الصراع على السلطة :-

لم يقبل السيد ثويني باعتباره النائب في حكم مسقط مساواته بالسيد ماجد والسيد تركي، لان زنجبار آنذاك كانت هي مصدر الثروة بالنسبة لمسقط لذا لم يكن ممكناً أن يحرم نفسه من ذلك المصدر، لذا تحول الاخوة الى أعداء وبدأت المؤامرات والصراعات بالظهور، فقد أخفى ثويني نبأ وفاة والدهُ عن بقية أخوته في محاولة منه لتسلم قيادة الدولة العُمانية بعد أبيه، ولكي يضمن ولاء قوات الحاميات له عليهم السلام

في المدن الرئيسة من البلاد [٣٠].

في زنجبار بدأ الصراع على السلطة ، عندما حاول السيد برغش الاستيلاء على زنجبار في نفس الليلة التي دفن فيها جثمان والده سراً في المقبرة السلطانية في زنجبار ، فقد عمد الى فرض حصار مسلح على قصر السيد ماجد وعلى قصر والدهُ ، الا أن محاولته قد باءت بالفشل لان السيد ماجد لم يكن موجوداً في قصره وإنما كان في عرض البحر برفقة بعض حاشيته لاستقبال جثمان والده بعد ان وصله نبأ اقتراب اسطوله من الساحل ، وبسبب شدة هياج البحر والرياح القوية ظلوا سبيلهم ولم يلاقوا الاسطول ، وتمكن السيد ماجد بعد هدوء العاصفة من العودة للميناء[٣١] ، وازاء تلك الاحداث فقد تجلى الموقف البريطاني من خلال تدخل القنصل البريطاني في زنجبار[٣٢] الذي استطاع ان يحصل لماجد على مبايعة كبار الرؤساء العرب وأعيانهم مستنداً في ذلك على الوصية التي سبق أن بعثها السيد الراحل الى حكومته السابقة الذكر[٣٣].

وبوصول السيد ماجد الى حكم زنجبار تجزأت الدولة العمانية بينه وبين ثويني في مسقط وتركي في صحار ، وعزز السيد ماجد من قوته البحرية لان معظم سفن الاسطول العماني راسية في ميناء زنجبار فبادر في الاستيلاء عليها ، اما السيد ثويني فلم يتبق له الا بعض السفن الكبيرة الراسية في ميناء مسقط [٣٤] .

بادر السيد ماجد بمراسلة عدد من رؤساء الدول ذات العلاقة بزنجبار، منها حكومتا لندن والهند ، وتمثل ذلك الملكة فكتوريا victoria والامبراطور نابليون الثالث Napoluon III وجيمس بوكنان الرئيس الامريكي Boknan واللورد كلارندون Clarendon وزير الدولة لشؤون الخارجية البريطاني والفنستون Elphinston حاكم بومباي [٣٥].

كما اكد ايضاً في رسالته التي بعث بها الى اللورد كاننج Canning الحاكم العام في الهند في السادس من ت٢ من العام نفسه على سيادة الهدوء في زنجبار، بعد ان تلقى

البيعة بالحكم من كبار الزعماء العرب ورؤساء القبائل العربية، كما تضمنت جميع الرسائل السابقة الذكر نعي والده ، وبأنه اصبح الحاكم الشرعي لزنجبار[٣٦]، وحيال ذلك فقد تلقى السيد ماجد ردوداً من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية مهنئة إياه وصوله الى دفة الحكم، وعلى العكس من الردود التي تلقاها من الجانب البريطاني والتي تضمنت تقديم التعازي له بوفاة والده مع الاشادة بعلاقات الود والصداقة التي تربط زنجبار بالحكومة البريطانية فقط ، بينما كان هناك تحفظ واضح في الاعتراف به كحاكم على زنجبار، بسبب توقع الدوائر البريطانية بأن هناك صراع سوف ينشب بينه وبين اخوته ثويني وبرغش[٣٧] .

حدث ما كان متوقعاً فقد ظهر نزاع آخر في شباط ١٨٥٧ بين ثويني وماجد اذ لم يرض الاول باعتباره الابن الاول والوريث الشرعي للسيد سعيد بان يقتطع الجزء الإفريقي من الدولة العمانية تحت سيادة اخيه ، بل كان يحذوه الامل في بقاء الدولة العمانية كوحدة واحدة ، بعد وفاة والده[٣٨] الامر الذي دفع به الى ارسال مبعوثاً من طرفه وهو محمد بن سالم بن سلطان [٣٩] للتفاوض مع السيد ماجد وانتهى الامر بقبول الاخير بدفع المبلغ الذي كان يقتطعه والده من دخل زنجبار لميزانية مسقط والبالغ (٤٠) الف ريال كراون [٤٠] الا أن هذا الدعم قد اوقفه السيد ماجد في بداية ١٨٥٨ لما وجد فيه من معاني الانتقاص كالإتاوة التي تدفعها حكومة تابعة لحكومة متبوعة، مما اغضب السيد ثويني وقرر حينذاك الهجوم على زنجبار[٤١].

وجدت بريطانيا الفرصة المناسبة للتدخل في هذا النزاع ،لأنها اعتبرت وقوع اي حرب بين الاخوين انما يمثل خطراً على مصالحها ويهدد طريقها البحري الموصل لإمبراطوريتها [٤٢] فضلاً عن العلاقات التي قامت بين ثويني وبرغش من ناحية والفرنسيين من ناحية اخرى ، كل هذا دفع بريطانيا لاتخاذ موقف معارض لحركتهما معاً [٤٣] لذا أوعزت حكومة بومباي

الى فيلكس جونز Feilex Jons المقيم البريطاني في الخليج العربي في العشرين من تشرين الثاني من السنة نفسها بالتوجه الى مسقط لكي يثني ثويني من الهجوم على زنجبار ، كما ارسلت السفينة الحربية أساي Assay للذهاب الى زنجبار لدعم موقف السيد ماجد ، الذي أستعد هو أيضاً لمواجهة الهجوم المرتقب بجمعه (٢٠) الف رجلاً مع سفينتين حربيتين لمواجهة أخيه ، وتقديم الحماية لكريستوفر ركبي G Rigby القنصل البريطاني في زنجبار، وللرعايا البريطانيين والهنود المقيمين هناك. [٤٤]، ونظراً لتأخر وصول التعليمات للمقيم البريطاني أوفدت حكومة بومباي في شباط ١٨٥٩ اللفتانت الكولونيل راسل Rassel على متن السفينة الحربية البنجاب Bunjaub للتصدي لأسطول ثويني، وما أن التقى راسل بأسطول الاخير في منطقة صور في عُمان ، حتى سلّمه رسالة من حكومته طالبة منه إلغاء هجومه على زنجبار وإحالة موضوع الخلاف بينه وبين ماجد الى اللورد كاننج [٤٥] .

أستجاب ثويني للطلب البريطاني، الا أن الأوضاع ظلت متوترة ،مما أثر على تدهور الانشطة التجارية والملاحية بين شطري الدولة، ولم تهدأ الاوضاع في زنجبار ولم يطمئن العرب والأفارقة الا بوصول السفن الحربية البريطانية أساي وكلايد Clyde وبريشن Persian [٤٦] .

وكان الهدف من وجودها ليس من اجل وضع حد لتصرفات ثويني ضد أخيه بل من أجل الوقوف ضد محاولات فرنسا لاستغلال النزاع القائم بين مسقط وزنجبار والهادف الى توطيد نفوذها في سواحل شرق إفريقية [٤٧] .

أستمرت سلسلة النزاعات بين الأخوة على السلطة ، فبعد التأييد الذي حصل عليه برغش من قبل أخيه ثويني والفرنسيين معاً لتحقيق هدفة في الوصول الى حكم زنجبار ، إذ دبر برغش في نهاية السنة المذكورة مؤامرة ضد السيد ماجد من أجل إبعاده او عزله عن حكم زنجبار بعد ما وجد هذه المرة من يدعمه من أفراد عائلته وهم أخوه السيد

عبد العزيز[٤٨] وأختاه السيدتان خولة وسالمه وبنات أخيه السيدتان شومبو وفارشو[٤٩] اللتان ورثتا من أبيهما مزرعة مارسيل [٥٠] أضافة الى زعماء قبيلة الحرث [٥١].

عقد برغش حينذاك سلسلة من اللقاءات السرية مع مؤيديه في بيوت أخواته بقدر كبير من الحيطة والحذر ، لئلا تصل أخيار ذلك لأخيه ماجد، وبسبب انقطاع برغش عن الحضور في مجلس اخيه ، أثار الشك والريبة حوله ، حتى انكشف أمره فوضع منزله تحت رقابة مشددة ، فتحولت أخواته الى قنوات أتصال بينه وبين مؤيديه في الخارج ، بالإضافة الى تخطيطهن لنقل مركز المؤامرة الى المزرعة المذكورة ، وتمكنت الاختان من تهريب برغش وأخيه متخفين بعباءة سوداء نسائية لئلا يعرفهم الحراس وسط جماعة من النساء من بينهن الأختين وبنات اخيهن [٥٢].

لجأ برغش بعدها الى كوشيه Coasae القنصل الفرنسي في زنجبار طالباً منه الحماية خوفاً من بطش ماجد لهُ، ثم تحصن في المزرعة المذكورة وحوله مجموعة من أنصاره استعدادا لمواجهة محتملة بينه وبين ماجد [٥٣] وتحرك الأخير لمواجهة معارضيه بعدما اغلق برغش كل طرق التفاوض والمصالحة مع اخيه، وهاجم مزرعة مارسيل يساعده في ذلك ركبي القنصل البريطاني في زنجبار الذي أمده بالضباط والسفن الحربية البريطانية[٥٤].

تمكن ماجد بعد الدعم البريطاني من اخماد حركة برغش ، وزعماء قبيلة الحرث ، بعد استسلامهم وصودرت املاكهم تم نفيهم خارج زنجبار [٥٥]، أما برغش فقد تم نفيه الى بومباي في الهند على متن أحدى السفن الحربية البريطانية ، بعد أن تعهد بالكف عن التآمر ضد أخيه او الخروج على طاعته او الاتصال بزعماء الحرث او الفرنسيين، وحضر هذا التعهد وشهد عليه كل من القنصل البريطاني ورؤساء العرب وأقسم برغش بدوره على الوفاء والالتزام به [٥٦].

تقسيم الدولة العمانية :-

رأت حكومة الهند أن تحل النزاع بين مسقط وزنجبار بطريقة يقبلها

الطرفان ، او يرغمان على قبولها اذا استدعى الآمر ذلك ، على اثر تطور النزاع الذي جرى بين الاخوين ، يدفعها في ذلك تحقيق اهداف عده ، منها هو التصدي لمحاولة فرنسا استغلال هذه الاوضاع لمصلحتها، بعد ان لوح ثويني بالاتجاه الى الفرنسيين ، مما سبب قلقاً لدى الساسة البريطانيين[٥٧] كما كانت تهدف الى استغلال هذا النزاع بتقسيم الدولة العمانية لتتمكن من السيطرة على جزئيها ، ومن اجل الحفاظ على مصالحها التجارية مع مسقط وتأمين خطوط مواصلاتها في الهند[٥٨] فضلاً عن بريطانيا عدت انفصال زنجبار عن مسقط سيهيئ لها سبل مكافحة تجارة الرقيق[٥٩]. بالرغم من المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع مسقط ومشيخات الخليج العربي بشأن إلغاء تلك التجارة، الا ان القضاء عليها لم يتم بشكل فعال[٦٠] لذلك عدت تبعية زنجبار لمسقط معناه الاستمرار في تلك التجارة[٦١].

وعليه فقد تولى هذه المهمة اللورد كاننج الحاكم العام في الهند ، وكان أول عمل قام به هو الحصول على تعهدات من كل من ثويني في مسقط وماجد في زنجبار بقبول نتيجة التحكيم التي يقوم بها على ضوء التحقيقات التي ستجريها اللجنة في آذار١٨٦٠ والمؤلفة من كوجلان Coglanالمقيم البريطاني في عدن رئيساً للجنة ، يساعده القسيس بادجر Badger الذي كان مهتماً بالشؤون العربية، ومن اعضاءها رجبي القنصل البريطاني في زنجبار[٦٢]، وأعدت اللجنة تقريرها وقدمته الى اللورد كاننج الذي استند عليه في وضع التحكيم المشهور سنة ١٨٦١ والذي يقضي :- [٦٣]

- أن يقر السيد ماجد في الاستقلال والسيادة على زنجبار وتوابعها، والا يكون لمسقط بعد هذا اي رأي في مسألة العرش في زنجبار .

- أن يدفع السيد ماجد لثويني مبلغ (٤٠) الف ريال مقابل تخلي ثويني عن حقه في السيادة على زنجبار، وأن يستمر السيد ماجد في دفع هذا المبلغ سنوياً الى حاكم مسقط ، والا ينقطع دفع المبلغ مع تغيير الحكام في البلدين، إلا إذا قام حاكم مسقط

بالأضرار بسيادة زنجبار .

– إذا حاولت مسقط الهجوم على زنجبار او أمتنعت الاخيرة عن اداء المنحة الى مسقط فعلى الجانب المتضرر أن يرفع شكواه لحكومة الهند البريطانية .

وعلى ضوء ما تقدم أصدر اللورد كاننج قرارهُ في الثاني من نيسان ١٨٦١ والذي يقضي بفصل زنجبار عن مسقط ، جاء ذلك في رسالة بعث بها كاننج الى السيد ثويني نصت على ان المبلغ المذكور لا يعد اعترافاً بتبعية زنجبار لمسقط، ولا ينبغي ان يعد مسألة شخصية بين السيد ماجد وثويني ، بل هو التزام دائم وتعويض لحاكم مسقط لقاء تنازله عن كل ادعاءاته في زنجبار وتوابعها [٦٤] وفي الوقت نفسه بعث حاكم بومباي رسالة الى السيد ماجد في ابريل من السنة نفسه يخبرهُ بقرار التحكيم، وبدوره اعلن السيد ماجد موافقته على القرار المذكور من خلال رسالة بعث بها الى القنصل البريطاني في زنجبار[٦٥] كما اعلن السيد ثويني ايضاً موافقتهُ على بنود القرار مبدياً شكره وثقته فيه من خلال رسالة بعث بها الى كاننج في أيار من السنة نفسها[٦٦] . وهكذا ونتيجة لقرار التحكيم ، أصبحت كل من مسقط وزنجبار سلطتان مستقلتان يحكمهما شقيقان من أسرة واحدة واقعتان تحت السيطرة البريطانية تمهيداً لفرض الحماية البريطانية على كلتا السلطتين فيما بعد.[٦٧] ومنح كل من ماجد وثويني لقب سلطان بعد ان كان يقتصر على لقب حاكم عُماني واحد ، وأصبحت العلاقة بين زنجبار ومسقط هي علاقة مادية فقط ، فقد اعطى قرار التقسيم أحقية قطع العلاقة إذا ما تعرضت زنجبار لهجوم من مسقط [٦٨] ومن الطبيعي ان يؤثر القرار المذكور بالضرر على رخاء ومكانة مسقط التي واجهت صعوبات ومشكلات وأبرز مثل هو عدم قدرتها على دفع مستحقات إيجار بندر عباس الى بلاد فارس مما ادى بالأخيرة الى استعادتهِ [٦٩] .

وعلى اثر القرار السابق الذكر، ومع وجود قنصل بريطاني في زنجبار، عينت حكومة الهند وكيل بريطاني في مسقط بنجاليPengelly من

البحرية الهندية والذي أصبح اول شخص يشغل هذا المنصب سنة ١٨٦١[٧٠] فوجود هذان الوكيلان هو تأكيد لفصل السلطتين في حال ان حصل شيء من التوحيد او الوحدة بينهما، كما اعطت بريطانيا قناصلها العاملون في السلطنتين حق التدخل في شؤون الدولة الداخلية والخارجية للسيطرة عليهما سيطرة مطلقة[٧١].

وهكذا خدمت الظروف بريطانيا واتاحت لها فرصة إكساب تحكيمها نوعاً من الشرعية الدولية عن طريق اعتراف دولة اخرى والمتمثلة بفرنسا بهذا التقسيم، ففي اوائل سنة ١٨٦٢ برز نشاط فرنسي في زنجبار في اقامة مشفى للبحارة الفرنسيين، وخشيت بريطانيا ازاء ذلك النشاط حتى طلبت من سفيرها في باريس ابلاغ الحكومة الفرنسية بانها لن تتغاضى عن اية محاولة فرنسية قد تمس استقلال زنجبار[٧٢] وبعد مناقشات توصلت الدولتان الى اعلان بياناً مشتركاً في العاشر من السنة المذكور اعترفتا فيه باستقلال مسقط وزنجبار[٧٣].

تجارة الرقيق في سلطنة زنجبار :-

ازدادت تجارة الرقيق في زنجبار والاراضي التابعة لها على ساحل شرق إفريقية منذ قيام الصراع الاسري بين الاشقاء، حيث قدم الكثير من تجار عرب الشمال الى زنجبار بواسطة الرياح الموسمية على سفنهم الشراعية من اجل الحصول على الرقيق[٧٤] وعلى الرغم من استمرار عمليات التفتيش البحري من قبل سفن الاسطول البريطاني للبحث عن الرقيق، ومساعدة السيد ماجد[٧٥]، ولم يكن من السهل ايقاف تلك التجارة او حتى منع قدوم عرب الشمال الى زنجبار[٧٦]. وعلى اثر قرار التحكيم السابق الذكر والموقف البريطاني والداعم للسيد ماجد في تنصيبه حاكماً على زنجبار، مارست بريطانيا ضغوطها على السيد ماجد من اجل تعديل معاهدة ١٨٤٥ الموقعة بين بريطانيا وبين والدهِ الراحل والتي نصت على الغاء تجارة الرقيق، لوضع حد لهذه التجارة المستمرة، فيما بين زنجبار والمناطق الداخلية لإفريقية الشرقية[٧٧]، وبدوره رفض

السيد ماجد ذلك الامر معللاً عدم مقدرته على منعها، لان تلك المناطق لا يمكنها العيش بدون رقيق، مما سيعرض اقتصاد السلطنة الى التدهور لاسيما في مجال الزراعة الذي تعتمد على الرقيق[٧٨] .

ولكي يقنع بريطانيا بالكف عن مطالبته بتعديل المعاهدة المذكورة، وافق السيد ماجد بعد الضغط البريطاني بإصداره قرارات عدة في سنة ١٨٦٢ بشأن منع الرقيق، وعندما رفض تجار عرب الشمال تطبيق تلك القرارات ، زج السيد بعضهم في السجون ومنع البعض الاخر من دخول زنجبار[٧٩].

وبدورها لم تقتنع بريطانيا بتلك القرارات بل حملت السيد سعيد مسؤولية استمرار تلك التجارة، لذلك حاولت الضغط عليه مجدداً لأبرام معاهدة جديدة تحل محل المعاهدة السابقة الذكر، وبعدما ابدى رفضه لعقد تلك المعاهدة ، معللا ذلك انه لابد من الابقاء على تلك التجارة حتى يتمكن من دفع المعونة السنوية لمسقط[٨٠].

لذلك قبَلَ عوضاً عنها بإصداره تصريحاً في سنة ١٨٦٤ حظر فيه تداول الرقيق في البحر وفي اي جزء من سلطنته ، كما منع الاهالي في المناطق الداخلية لإفريقية الشرقية من بيع الرقيق الى عرب مسقط وفرض عليهم عقوبات على كل من يخالف ذلك التصريح[٨١]، ونفذ السيد ماجد تلك القيود بكل شدة وصرامة ، ولم يكتف بفرض الغرامات على المخلين بها من رعاياه فحسب، بل سمح لسفن الاسطول البريطاني من مصادرة المراكب العربية التي تحمل الرقيق واتلافها في عرض البحر والعودة بملاحيها الى زنجبار لتقديمهم الى المحاكمة التي تتولاها السلطات القنصلية البريطانية بالإضافة الى ارسال العبيد المحررين الى المستعمرات البريطانية للعمل في مزارعها كعمال[٨٢].

كان لهذا التصريح آثاره الواضحة على سلطنة زنجبار فقد أخذ الطابع الافريقي يغلب على سلطنة زنجبار نتيجة لانقطاع الصلة بالوطن الام، حتى أخذت الاخيرة تفقد كل مقوماتها العربية، مما أدى الى اندماج عرب زنجبار في المجموعات

الإفريقية ، ولم تعد اللغة العربية سوى لغة السلطة الحاكمة، كما أتخذ السيد ماجد اجراءات عده ادت الى أضعاف الصلات بين زنجبار ومسقط ، فقرار التقسيم لم يشطر دولة واحدة موحدة بل قوض اقتصاد الدولة ووضعها السياسية ، فقد منع السيد ماجد كل السفن المسقطية من الملاحة في مياه زنجبار، الا إذا اثبتت انها تتاجر في سلع شرعية ، بحجة المساهمة مع بريطانيا في مكافحة تجارة الرقيق[٨٣].

ومنع ايضاً شعبهُ من تأجير البيوت والمساكن للتجار العرب القادمين من مشيخات الخليج العربي والجزيرة العربية الذين يشتغلون بتجارة الرقيق[٨٤] كما اوقف الهدايا التقليدية التي كان يقدمها لرؤساء ومشايخ القبائل العمانية[٨٥] مما يدل على انصرافه نهائيا عن فكرة توحيد السلطنة التي أقامها والده الراحل[٨٦].

لم تقتنع بريطانيا بهذه القيود التي فرضها السيد ماجد بل تطلعت للحصول على المزيد منها متذرعة بان سياسة الحد او التضييق من نطاق التجارة المذكورة لم تسمح بتصدير الرقيق من الساحل الشرقي الافريقي فحسب ، بل اعترفت كذلك بشرعية نطاق الرق والنخاسة[٨٧]. وعلى الرغم من ذلك كله ظلت تجارة الرقيق مستمرة [٨٨]، الى ان شكلت الحكومة البريطانية في اواخر سنة١٨٦٩ لجنة ضمت ممثلين من وزارة الخارجية البريطانية ومكتب شؤون الهند ووزارة المستعمرات للبحث في انجاح الوسائل الكفيلة للقضاء على تلك التجارة ، وقدمت اللجنة توصياتها[٨٩] التي صيغت بعد ذلك على شكل معاهدة عقدت سنة ١٨٧٣ والتي اوقفت فيها نهائيا تجارة الرقيق[٩٠].

محاولات السيد ماجد للتخلص من المعونة المالية لمسقط :-

بعد أن شعر سلطان زنجبار باستقرار حكمه ، اصبحت من اولويات سياسته التخلص من المعونة السنوية لمسقط وذلك للتخلص من آثار التحكيم اولاً[٩١] حيث لم يكن السيد ماجد راضياً

على الشرط الذي حتم عليه دفع المعونة المالية لاخيه بموجب قرار التقسيم السابق الذكر، وجاء ذلك من خلال رسالة القنصل البريطاني في زنجبار التي بعثها بها الى حكومته ، واشارت الى تغير سلوك السيد ماجد بعد الشرط الوارد في القرار المذكور حيث لم يستجب لطلبات القنصل البريطاني منه[٩٢]، وارجع القنصل البريطاني اسباب ذلك الى المصاريف الادارية وتكاليف الصراعات الاسرية التي نشبت بين السيد ماجد واخوته ثويني وبرغش التي تجاوزت حجم ايراداته ، الامر الذي جعل من المعونة السنوية تشكل عبئاً مالياً كبيراً عليه[٩٣]، ولكي يلغي آخر مظهر يشير الى الصلة بين زنجبار ومسقط ثانياً [٩٤] استغل اول فرصة سنحت له تنفيذ سياسته وهي حادثة مقتل أخيه ثويني على يد ابنه سالم[٩٥] ، وبعد تولي الاخير حكم مسقط أعلن السيد ماجد عن رفضه دفع المعونة المقررة لمسقط ، وبرر ذلك بانه لن يقوم بدفعها الى رجل قتل أباه وأغتصب الحكم ، وان تحكيم كانن كان مقصوراً على النزاع بينه وبين ثويني ، وبعث في الوقت نفسه الى حكومة الهند يستأذنها في ارسال حملة الى مسقط للانتقام لمقتل أخيه ، واعترضت حكومة الهند على كل محاولة من جانب زنجبار لضم مسقط ، وبالتالي يؤدي الى توحيد السلطنتين معاً، ولان من اولويات السياسة البريطانية أن تبقي كل منهما منفردتين ، لذلك سارعت بالاعتراف بالسيد سالم حاكماً على مسقط[٩٦] .

واصل السيد ماجد مساعيه بهذا الشأن فأوفد هذه المرة محمد بن سالم سنة ١٨٦٨ الى لندن ليتفاوض في أمكانية قطع المعونة المالية عن مسقط ، ولم تنجح محاولته تلك، الا أن لندن ونتيجةً لهذا المسعى سمحت بإيقاف الدفع مؤقتاً الى ان تتخذ حكومة الهند قرارها[٩٧].

أجبرت حكومة الهند السيد ماجد على الاستمرار بدفع المعونة السنوية لمسقط ورفضت كل محاولاته للتنصل من آثار قرار التقسيم ،على ان يدفع المعونة للقنصل البريطاني في زنجبار ليسلمها الى السيد سالم، معللة

وقوفها مع الاخير ضد السيد ماجد على الرغم من الاخير كان شديد الولاء لها، هو قلقها من ارتماء السيد سالم في احضان الفرنسيين او السعوديين مما يؤثر على المصالح البريطانية في المنطقة[٩٨].

وحيال ذلك أتخذ سلطان زنجبار موقفاً متشدداً من بن أخيه سالم عندما رفض الاقرار او الاعتراف لسالم بأية املاك لأبيه ثويني في زنجبار، وعلل ذلك من خلال رسالة بعث بها السيد ماجد للقنصل البريطاني في زنجبار التي نصت على مصادرة اموال ثويني في زنجبار مقابل أمواله التي صادرها الاخير في مسقط ،بسبب حادثة القتل اولا وليقطع صلته بمسقط نهائياً[٩٩].

توترت العلاقات بين السيد ماجد والسيد سالم ووصل الامر بماجد مصادرة جميع الاموال الخاصة بالتجار العمانيين الذين ينتقلون بين مسقط وزنجبار والتي ملكوها إما عن طريق الارث او الشراء، ثم اصدر السيد ماجد منشوراً منع بموجبه وصول اية سفينة من مسقط الى زنجبار وهدد المخالفين بحرق وتدمير سفنهم ، مما ادى بالسيد سالم ان يقدم احتجاجاً الى القنصل البريطاني في زنجبار طالباً منه التدخل لحل الموضوع، واعادة الاموال والبيوت والمزارع الى اصحابها[١٠٠] واوضح القنصل البريطاني في زنجبار، ومن وراءه حكومتهِ للسيد ماجد بأن قرار التقسيم كان صريحا وعليه الالتزام بذلك ، وان السيد سالم أصبح الحاكم الفعلي لمسقط وعليك ان تعي ذلك ، وهكذا لم يكن امام السيد ماجد حينذاك الا ان يسير وفق هذه السياسة ، فأستأنف دفع المعونة المالية لمسقط منذ منتصف ١٨٦٨[١٠١].

سنحت فرصة أخرى للسيد ماجد في المطالبة بالتوقف عن دفع المعونة المالية أثر قيام ثورة في عُمان سنة ١٨٦٩ بقيادة عزان بن قيس وهو الذي ينتمي الى فرع اخر من فروع أسرة بو سعيد غير الفرع الذي ينتمي اليه السيد سعيد بن سلطان ، فأتخذ السيد ماجد من هذا الامر حجة قوية كي يقطع المعونة المالية

لمسقط التي كان يدفعها عن طريق القنصل البريطاني في زنجبار[١٠٢]، وافقت الحكومة البريطانية مؤقتاً على طلب السيد ماجد وذلك لتحقيق هدفين: أولهما الضغط على عزان بن قيس من اجل اضعافه لان المعونة تمثل المورد الاساس لأي حكومة تقوم في مسقط[١٠٣] وثانيهما رغبة حكومة الهند في مواصلة ضغوطها على السيد ماجد فيما يتعلق بتجارة الرقيق مقابل عدم دفعه للمعونة[١٠٤].

وحيال ذلك دارت المناقشات ما بين الحكومة البريطانية التي أيدت السيد ماجد في طلبه وما بين حكومة الهند التي رفضت إيقاف المعونة المالية، وعدته بأنه قرار دائم لا يلغيه ابداً مجيء اي حاكم يحكم مسقط، كما ان دفع المعونة من زنجبار هو امر ضروري لأنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً باستقرار الحكم في عمان، الا ان الحكومة البريطانية كان لها رأياً مختلفاً وخاصة فيما يتعلق بالاعتراف بحكومة عزان بن قيس، إذ رفضت الاعتراف به، بل وقفت بوجه طموحاته[١٠٥] وفي الوقت نفسه تغاضت عن الاتصالات التي كان السيد ماجد يجريها مع أخيه تركي الذي كان يعيش في منفاه في الهند، منذ ان اطاحت به حكومة الهند من ولاية صحار، والتي كان هدفها التخطيط لشن حركة يتزعمها السيد تركي ويتكفل بنفقاتها السيد ماجد من اجل الاطاحة بحكم عزان بن قيس، وعليه أوفد السيد ماجد في بداية تموز ١٨٧٠ مبعوثاً من قبله الى حكومة بومباي طالباً السماح له بشن حملة عسكرية ضد عزان لاسترداد مسقط ، واعادة توحيد السلطنة، وعندما علم عزان بتلك المحاولة اعلن هو ايضاً اعتزامه لأرسال حملة مضادة لإخضاع زنجبار[١٠٦].

استعد السيد ماجد لدعم اخيه مادياً وعسكرياً فقد ارسل ما يقارب (٢٠) الف ريال لإغدافها على رؤساء القبائل العُمانية المعارضة لحكم عزان ، كما ارسل سفينته المسلحة برنس اوف ويلز Prince of Wells للسيد تركي ، كما حذر التجار العُمانيين بمنعهم من دخول زنجبار طالما بقي السيد عزان في

الحكم ولما كانوا هؤلاء التجار يعتمدون على زنجبار في تجارتهم ، استجابوا لطلب السيد ماجد في مساعدته لأخيه تركي في الاطاحة بحكم عزان [١٠٧] اما فيما يخص الدعم والمساندة البريطانية فقد بادرت هي ايضاً برفع القيود عن تنقلات السيد تركي وسمحت له بالعودة الى مسقط، بعد ما اخذت تعهداً منه بالكف عن محاولات استرداد زنجبار[١٠٨].

وفي هذا الاثناء توفي السيد ماجد في سنة ١٨٧٠ فخلفه السيد برغش بن سعيد في حكم زنجبار [١٠٩] الذي وافق وصول السيد تركي بن سعيد الى حكم مسقط [١١٠] فاستأنفت زنجبار حينها دفع المعونة المالية الى مسقط طالما بقي الاخير ملتزماً بصداقته لحكومة الهند[١١١].

الخاتمة :-

توصل البحث الى ان النجاح الذي حققه السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي في إنشاء أول دولة آسيوية أفريقية تحت حكم البوسعيد بعد انضمام شرق إفريقية الى عُمان ،ثم جهوده الكبيرة في وضع النظم السياسية والاقتصادية في بناء دولته الجديدة، التي ظهر خلالها أهمية الممتلكات الإفريقية من الناحيتين السياسية والاقتصادية فكان من الطبيعي ان ينقل السيد سعيد مركز حكمهُ من مسقط الى زنجبار.

فازدهرت زنجبار في عهده وأصبحت بمثابة المستودع الرئيس للتجارة الاسيوية والافريقية ، الامر الذي أتاح الفرصة لبعض القوى الاوربية ان تقيم لها نفوذاً في دولته لاسيما بريطانيا التي وقع معها عدداً من الاتفاقيات والمعاهدات من اجل تثبيت نفوذها في المنطقة. بيّن البحث إن في حالة وفاة أي سلطان اوحاكم دولة ما فان الخلافات والصراعات حتما ستنشب بين أبنائه او أخوته في تولي الحكم مادام لم يسم احداً ،وهذا ما حدث بعد وفاة السيد سعيد، مما ادى الى عصف كل انجازات السيد سعيد التي حققها خلال مدة حكمه مما عرّض أمن الدولة الى الخطر.

وأفسح هذا النزاع او الصراع المجال امام بريطانيا بالتدخل

في الشؤون الداخلية وعرضت وساطتها لحل الخلاف بين الاشقاء، تلك الوساطة التي تمخضت عن تقسيم املاك السيد سعيد ، ثويني في مسقط وماجد في زنجبار وبمقتضى ذلك التقسيم أصبحت العلاقة بينهما مجرد علاقة مالية بموجب المعونة المالية التي تدفعها زنجبار لمسقط.

كما كشف البحث وبحجة مكافحة تجارة الرقيق كيف مارست بريطانيا ضغوطها على السيد ماجد بسبب موقفها الداعم له في تنصيبه حاكماً لزنجبار وحاولت بشتى الوسائل ابرام معاهدة معه بشأن ذلك، الامر الذي ترك آثاراً واضحة على زنجبار حيث أخذ الطابع الافريقي يطغى على الاخيرة طيلة عهد السيد ماجد نتيجة انقطاع صلته بالوطن الام وفقدت زنجبار كل مقوماتها العربية بما فيها اللغة العربية .

وضح البحث ان بريطانيا حققت ما كانت تصبو اليه من أهداف بعد تمزيق وانفصال الدولة العمانية، فكانت تقف الى حاكم ضد اخيه حسبما تقتضيه مصلحتها ومارست ضغوطها عليهم لا من اجل التأثير عليهم وتوجيه سياستهم الداخلية فقط بل بما ينسجم مع مصالحها في المنطقة .

واخيراً أظهر البحث الدور البريطاني في زنجبار ومسقط معاً حيث أصبحت بريطانيا الوسيط الدائم بين السلطنتين، واصبحت منحة زنجبار الى مسقط تسٌلم بواسطتها حتى لا يضطر الاخوة الى التعامل مباشرةً معاً، فقد وقفت ضد أي عمل وحدوي بينهما وسعت ايضاً الى إضعاف العلاقة بين المنطقتين وقطعت العلاقة البحرية بينهما لكي تفرض سيطرتها عليهما.

هوامش البحث ومصادره :-

(١) رودولف سعيد روث ، سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١-١٨٥٦، ت: عبد المجيد القيسي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، ١٩٨٣، ص ٩٢ ؛ أحمد محمود المعمري ، عمان وشرق إفريقية ، ت: محمد امين عبد الله ، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، ١٩٧٩ ،ص ٧٢ ؛ عبد الله بن محمد الطائي، تاريخ عمان السياسي ، ط١، الكويت ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٥.

(٢. وليم هارولد انغرامز ، زنجبار : تاريخها وشعبها ، ت: د. عدنان خالد عبد الله ،سلطنة عمان ،ب .ت ، ص ٢٠- ٢١ ؛ عبد الله بن محمد الطائي ،المصدر السابق ،ص ١٤٢ .

(٣) ينظر الفصل الثالث من: د. جمال زكريا قاسم ، دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقية منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عُمان (١٧٤١ – ١٩٧٠) ، مركز زايد للتراث والتاريخ في دولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٩ – ١٨٦ .

(٤) تولت هذه الاسرة حكم ممباسة بعد النجاح الذي حققته دولة اليعاربة في طرد البرتغاليين منها ١٦٩٨ ، وما ان ضعفت سلطة حكام عمان على مناطق شرق إفريقية ، طمحت هذه الاسرة الى الانفصال عن عمان ، وقد عانى السيد سعيد بن سلطان كثيرا قبل اخضاع هذه الاسرة حتى اعادتها الى حضن الدولة العمانية . ينظر: د. عائشة علي السيار، دولة اليعاربة في عمان وشرق إفريقية ١٥٢٤ – ١٧٤١ ، ب. م ، ١٩٧٥، ص٢٠٧ ؛ رودولف سعيد روث، المصدر السابق ، ص ٩٣.

(٥) د. محمد حسن العيدروس ، السيد سعيد والعلاقات العربية – الافريقية ، ط١، دار المتنبي للطباعة ، ب ت ،ص ١٩؛ Coupland .R، time the Earlies from East Africa and its Invaders to the death of Syyid in1856 ،Oxford ،1965 ،p.218

(٦) د. جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٨٧- ١٩٤؛ احمد محمود المعمري، المصدر السابق ،ص٧٢ -٧٣

(٧) احمد محمود المعمري ، المصدر نفسه ، ص٧٣ .

(٨) د. صلاح العقاد و جمال زكريا قاسم ، زنجبار ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٦٠-٦١ .

(٩) د. محمد حسن العيدروس ،المصدر السابق ،ص ٢٦ ؛ احمد محمود المعمري ،المصدر السابق ،ص ٧٣.

(١٠) راودت السيد سعيد فكرة اتخاذ زنجبار مقراً له منذ سنة ١٨٣٠ وهي السنة التي بني فيها قصره بزنجبار والذي يسمى بيت المتوني المطل على احدى قرى الصيد الصغيرة والتي تحولت فيما بعد الى

مدينة كبيرة . ينظر : د. صلاح العقاد و جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ٦٠ ؛ روبرت جيران لاندن ، عمان منذ سنة ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً ، ت: محمد امين عبد الله ، ب. م ، ١٩٧٠ ، ص ٧٥- ٧٦.

(١١) ناصر بن عبد الله الريامي ، زنجبار شخصيات واحداث (١٨٢٨- ١٩٧٢) ، ط ٢ ،مكتبة بيروت ، مسقط ، ٢٠٠٩ ، ص٣٠٦ . ؛ وندل فيلبس ، تاريخ عمان ،ت: محمد امين عبد الله ، ط ٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة ، عمان ، ١٩٨٣ ، ص ١٢٦ .

(١٢) سعيد بن علي المغيري ، جهينة الاخبار في تاريخ زنجبار، ط ٤، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط ، ب .ت ، ص ٢٥١.

(13) Coupland ، East Africa ، Op .Cit ،P.304

(١٤) ناصر بن عبد الله الريامي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥؛ وندل فيلبس ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(15) Bennett ،Norman R ،History of the Arab State of Zanzibar ،London،1978،p.66

(16) Aitchison C.U، A collection of Treaties ،Engagements and Sands relating to India and Neighboring Countries ، Vol.12 ، Delhi ، 1933، P. cixi

(١٧) تمثلت هذه الضغوط بعقده سلسلة من المعاهدات مع بريطانيا والخاصة بتجارة الرقيق سنتي ١٨٢٢و١٨٤٥ والمعاهدة التجارية ١٨٣٩ فعدت هذه المعاهدات بداية الخضوع البوسعيدي للسياسة البريطانية ينظر: د. جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٢٠٦ -٢١٠ ؛ روبرت جيران لاندن ،المصدر السابق ، ص ٥٨.

(١٨) طاهر يوسف عكاب الوائلي ، العلاقات العمانية –الايرانية ١٨٠٦ –١٨٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة ،مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩، ص٨٤-٨٥ ؛ مصطفى عقيل ، سياسة ايران في الخليج العربي على عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦ ، الدوحة ، ١٩٨٧ ،ص ١١٧ .

(١٩) د. جمال زكريا قاسم، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ ؛ روبرت جيران لاندن ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٢٠) د. جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور النفوذ البريطاني في امارات الخليج العربية والمنافسات الاقليمية والدولية ١٨٤٠ -١٩١٤ ، مج ٢ ،القاهرة ،٢٠٠١ ، ص ١٠٦.

(٢١) د. جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص٢٠٩-٢٢٠ .

M .Reda Backer ، strife and foreign (22) intervent : Areappraisal bulletin of the school of oriental and causes in the separation of Zanzibar from Oman ، p. 271.

(٢٣) د. صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ١١٨.

(٢٤) د. سلطان بن محمد القاسمي ، مراسلات سلاطين زنجبار ، مج١ ، الشارقة ، ٢٠١٢، ص ٢٤١. ؛ الشيخ عبد الله بن صالح الفارسي ، البوسعيديون حكام زنجبار ، ت: محمد امين عبد الله ، ط ٢، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، ب.ت ، ص١٤٦.

(٢٥) توفي السيد خالد ١٨٥٤ عن عمر ناهز ٢٤ سنة بعدما اصيب بمرض في صدره وفي حياة ابيه السيد سعيد .ينظر: ناصر بن عبد الله الريامي ، المصدر السابق ،ص٣٠٨ ؛ الشيخ عبد الله بن صالح Mالفارسي ، المصدر السابق ،ص ١٨؛ .Rada Backer، Op. Cit ،P.272 .

(٢٦) الشيخ عبد الله بن صالح الفارسي ، المصدر السابق ، ص٢١؛ سالمة بنت سعيد ، مذكرات اميرة عربية ، ت: عبد المجيد القيسي ، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، مسقط ، ١٩٧٤، ص ٢٥٨ .

(٢٧) محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي ، موسوعة عمان السرية ، خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني مج١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ب.ت، ص ٤٨٤.

(٢٨) نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، تحفة الاعيان بسيرة اهل عمان، ج ٢، القاهرة ، ١٩٦١، ص٢١٦. ؛ عبد الله بن محمد الطائي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧.

(٢٩)نورالدين عبد الله بن حميد السالمي، المصدر نفسه، ص٢٢٨؛ سالمة بنت سعيد، المصدر السابق، ص ١٨٩ .

(٣٠) جون ب كلي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥- ١٨٨٠ ، ت: محمد امين عبد الله ، ج ٢ ،وزارة التراث القومي والثقافي في سلطنة عمان ، ١٩٧٩ ، ص ٢٢٦-٢٢٧ .

(٣١) د. سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الامبراطورية العمانية، ط٢، دبي ، ١٩٨٩، ص ٦٧.

(٣٢) جون ب كلي ، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٣١.

(٣٣) الشيخ عبد بن صالح الفارسي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦.

(٣٤) د. جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦.

(٣٥) للتفاصيل عن الرسائل ينظر المجموعة الثانيه من: د. سلطان بن محمد القاسمي ، مراسلات ،ص٤٩٧.

(٣٦)د. جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ،ص ٢٣٧.

(٣٧) المصدر نفسه .

(٣٨) ناصر بن عبد الله الريامي ، المصدر السابق ، ص ٣١٠.

(٣٩) وهو محمد بن سالم بن سلطان بن الامام احمد بن سعيد ، وهو ابن عم السيد ثويني وزوج اخته شريفه بنت سعيد

. ينظر : محمد بن عبد الله الحارثي ، المصدر السابق . ص ٤٩٨ .

(٤٠) ج .ج لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ٢، ت: مكتب الترجمة بمكتب دولة امير قطر ، الدوحة ، ١٩٨٧، ص ٧٢٧.

(٤١) د. سلطان بن محمد القاسمي ، تقسيم الامبراطورية ، ص ٩١ .

(٤٢) المصدر نفسه ، ص٩٤.

(٤٣) سعى كل من ثويني وبرغش الى الحصول على تأييد فرنسي من أجل الاطاحة بالسيد ماجد عن الحكم ، بعد التحفظ الذي ابدته بريطانيا عن الاعتراف بهم كسلطانا على مسقط وزنجبار. ينظر : د. صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ١٢٠-١٢١.

(٤٤) محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي ، المصدر السابق ، مج ١ ، ص٤٨٥-٤٨٦؛ Coupland.R ، The Exploitation of East Africa 1856-1890 .The Slave trade and the scramble ،2nd ، London،1968،P.26 .

(45) Ibid ،P. 15-21.

(٤٦)سعيد بن علي المغيري ، المصدر السابق ، ص ٣٠١-٣٠٢.

(٤٧) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، سياسية الامن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨-١٩١٤ دراسة وثائقية ، الرياض ،١٩٨٢، ص٥٤.

(٤٨)السيد عبد العزيز هو الابن الثالث عشر من ابناء السيد سعيد ،تولت السيدة خوله رعايته بعد وفاة امه، دخل في خلاف مع السيد ماجد بسبب مطالبته بحصته من ميراث ابيه ، الامر الذي تسبب في ايداعه السجن ثم اطلاق سراحه تحت رعاية السيد برغش. ينظر : محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، المصدر السابق ، ص ٥٧١.

(٤٩) الشيخ عبد الله بن صالح الفارسي ،المصدر السابق ،ص٢٧؛ سالمة بنت سعيد، المصدر السابق، ص١٨٢.

(٥٠) وهي مزرعة تقع شرق زنجبار كانت للسيد خالد ، ولانه كان مولعاً ومتأثراً بكل ماهو فرنسي اطلق على مزرعته اسم مارسيل او مارسيليا نسبة الى أحد الموالي الفرنسية .ينظر : سعيد بن علي المغيري ، المصدر السابق ، ص٣٣ ؛ ناصر بن عبد الله الريامي، المصدر السابق ، ص ٣١٧.

(٥١) وهي أكبر الاسر العربية في زنجبار كانت تعتمد على الرقيق في فلاحة مزارعها الشاسعة، وكانت تأمل بعد وفاة السيد سعيد ان تتخلص من القيود التي فرضتها بريطانيا على تلك التجارة الا انها وجدت ان السيد ماجد كان اكثر انصياعاً لبريطانيا من ابيه. ينظر: د. صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص١١٩.

(٥٢) ليلى بنت سعيد اللمكي ، التاريخ

السياسي والحضاري لزنجبار في عهد السلطان برغش بن سعيد البوسعيدي (١٨٧٠-١٨٨٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة السلطان قابوس ، مسقط ، ٢٠٠٦، ص ١٦.

(٥٣) المصدر نفسه .

R.W Bailey ، Record of Oman (54) 1867-1947،Oxford ،1988، Vol.I،ch.3، P.101. Historical Affairs to 1871 ، précis of correspondence relating to Zanzibar affairs .1857-1872

(٥٥) نفي الشيخ عبد الله بن سالم بن عيسى البرواني رئيس قبيلة الحرث وآخرون الى جزيرة لاموه وهي جزيرة تابعة لكينيا حالياً وبقي هناك في السجن الى ان توفاه الاجل ١٨٦١. ينظر : سعيد بن علي المغيري ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢.

(٥٦) نقل السيد برغش واخيه عبد العزيز وثمانية وعشرون من انصاره على متن السفينة الحربية البريطانية أساي متوجها الى منفاه بومباي في الهند . Bailey ، Op Cit P ١٠٢-١٠٣.

(٥٧) محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي ، المصدر السابق ، ص ٥٠٤.

(٥٨) د. صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ١٢٠-١٢١.

(٥٩) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٥٦.

(٦٠) عُدت زنجبار في عهد دولة البوسعيد أكبر مركز لتجارة الرقيق في الشرق ، لاسيما انها كانت تمثل مصدر دخل للكثير من السنةلين فيها في مختلف موانئ المنطقة وان المطالبة البريطانية بوضع حد لهذه التجارة كان وراءها عوامل سياسية واستراتيجية . ينظر : د. حسين عبيد غانم غباش ، عُمان الديمقراطية الاسلامية تقاليد الامامة والتاريخ السياسي الحديث ١٥٠٠-١٩٧٠ ،ط١ ، بيروت ، ١٩٧٧، ص ٢٢٥.

(٦١) د. جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص٢٤٧.

(٦٢) محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي ،ا لمصدر السابق ،ص ٥٠٤ Bailey، Op .Cit ،p، I .Vol ،١٠٢. ;

(٦٣) Ibid.

(٦٤) جون كلي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٦٥- ٢٦٦.

(٦٥)، p، I .Vol ،Cit .Op .١٠٢. Bailey

(٦٦) محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي ، المصدر السابق ، ص ٥٨١.

(٦٧) د. صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة، ١٩٦٧ ، ص ١٣٤.

(٦٨) المصدر نفسه ، ص ١٢٧.

(٦٩) طاهر يوسف عكاب الوائلي ، المصدر السابق ،ص١٠٥ وما بعدها ؛

مصطفى عقيل الخطيب ،المصدر السابق ،ص ٤٢٢- ٤٢٣.

(٧٠) ظل المقيم البريطاني في بوشهر يشرف على شؤون مسقط ولم يرسل الى مسقط اي وكيل بريطاني لإدارة الوكالة البريطانية هناك منذ انحسار التوسع المصري سنة ١٨٤٠. عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، حكومة الهند والادارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، ط ١، الرياض ، ١٩٨٠، ص ١١١.

(71) Bailey ، Op .Cit ،Vol .I ، ch. II ،p.123.

(72) Coupland ، East ، Op .Cit ، P. 333-336.

(73) Aitichison ، Op .Cit ، P.304-305.

(٧٤) حازم عيسى حسين منصور ، سلطنة زنجبار وبريطانيا ١٨٦١-١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة اليرموك ، الاردن ،١٩٩٧،ص٢٨.

(٧٥) سعيد بن علي المغيري ، المصدر السابق ، ص ٢١٠.

(76)Hamilton، Princes of Zinj In Rulers of Zanzibar ،London ،1957، P. 117-119.

(77) Ibid، P.98.

(٨٧) جون كلي ، المصدر السابق ، ج٢، ص ٤٠٥- ٤٠٦.

(٧٩) ابراهيم عبد المجيد محمد ، بريطانيا وسلطنة عمان والغاء تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر ، مجلة كلية الاداب ، ع٢٤، ج٢ ، جامعة المنصورة ، ك٢، ١٩٩٩ ، ص١٦٢.

(٨٠) اسماعيل احمد ياغي ، العلاقات البريطانية العمانية في القرن التاسع عشر ، مجلة الدارة ، ع٣ ، السنه السادسة ، الرياض ، نيسان ١٩٨١، ص ١٣٣.

(٨١) د. جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨.

(٨٢)اسماعيل احمد ياغي ، المصدر السابق ، ص ١٣٣؛ Bennett، Op .Cit ، P. ٩٦ .

(٨٣) د. جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ٢٥٦- ٢٥٨.

(84) Coupland ، Explaition ،Op .Cit ، P. 157 .

(٨٥) بسبب تهديدهم لاستقلاله ووقوفهم ضده اثناء نزاعه مع اخيه ثويني على السلطة . حازم عيسى حسين منصور ، المصدر السابق ، ص ٣٦.

(٨٦) د. صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ١٣٠.

(٨٧) اسماعيل احمد ياغي ، المصدر السابق ، ص١٣٣.

(٨٨) للتفاصيل عن اسباب فشل الدوريات المسلحة في الحد من تجارة الرقيق واستمرارها ينظر : جون كلي ، المصدر السابق ، ج٢ ،ص ٤١٥.

(٨٩) للتفاصيل عن توصيات اللجنة المذكورة ينظر : ابراهيم عبد المجيد محمد ، المصدر السابق ،ص ١٦٩.

(٩٠) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج٢، ص ٧٧٢.

(٩١) د. صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص١٢٨ .

(٩٢) حازم عيسى حسين منصور ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٩٣) المصدر والصفحة نفسها .

(٩٤) د. جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٩٥) نور الدين بن حميد السالمي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣٨٨.

(٩٦) لوريمر ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٧٤٢.

(٩٧) محمد بن عبد الله الحارثي ، المصدر السابق ، ص ١٣٩-١٤١ .

(٩٨) د. جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي ، مج٢، ص ١٢٤ ؛ روبرت جيران لاندن ، المصدر السابق ، ص ٣٤٠.

(٩٩) سلطان بن محمد القاسمي ، مراسلات سلاطين زنجبار ، ص ٤٢٧.

(١٠٠) المصدر نفسه .

(١٠١) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج٢ ، ص ٧٤٦.

(١٠٢) د. صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص ١٢٩.

(١٠٣) عندما ادركت حكومة الهند اهداف انبعاث الامامة في مسقط التي ترمي الى الغاء كافة التعهدات والاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع مسقط اولاً والى الغاء القرار البريطاني بفصل زنجبار في مسقط وإعادة توحيد السلطنتين. ينظر : د. حسين عبيد غانم غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥.

(١٠٤) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج٢ ، ص ٧٥٩- ٧٦٠.

(١٠٥) عبد العزيز ابراهيم ، سياسة الامن ، ص ١٤٥-١٤٦.

(١٠٦) جون كلي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٥٤٧-٥٤٨. ؛ عبد الله بن محمد الطائي ، المصدر السابق ، ص١٥٧-١٥٨ .

(١٠٧) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٥٦٢.

(١٠٨) أحبطت حكومة الهند سابقاً مساعي السيد تركي لمرتين متتاليتين عندما ادركت بانه له اطماعاً في زنجبار فقد فضلت وقوع مسقط في ايدي عزان بن قيس على ان تسمح له بتهديد زنجبار. ينظر : د. جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي ، مج٢ ، ص ١٣٦.

(١٠٩) الشيخ عبد الله بن صالح الفارسي، المصدر السابق ، ص ٦٢٨.

(١١٠) محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، المصدر السابق ، ص٢١.

(١١١) ظلت تتقاسم حكومة الهند و الحكومة البريطانية دفع المعونة السنوية الى السيد تركي حتى سنة ١٨٨٣ . ينظر : لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي ، ج٢ ، ص ٧٧٢.